

## بحث بعنوان

دور المدعي العام في تعزيز سيادة القانون في البلديات

اعداد

عبدالله محمد زعل عليّات

مدعي عام محكمة بلدية المفرق

بلدية المفرق

## المخلص

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الدور المحوري الذي يضطلع به المدعي العام في تعزيز سيادة القانون وضمان مشروعية الإجراءات داخل البلديات، والتي تُعد أقرب الوحدات الإدارية إلى المواطن. يتناول البحث الإطار القانوني والآليات التي يستخدمها المدعي العام لمراقبة الأداء البلدي، ومكافحة الفساد المالي والإداري، وحماية المال العام من الهدر أو الاستغلال. كما يستعرض البحث التحديات العملية والتشريعية التي قد تعترض طريق النيابة العامة في ممارسة رقابتها على الإدارات المحلية، وكيفية التغلب عليها لضمان فعالية التدخل القضائي.

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة النصوص القانونية والتطبيقات القضائية، وتوصل إلى عدة نتائج أبرزها أن تدخل المدعي العام يسهم بشكل مباشر في تعزيز الشفافية والمساءلة المحلية، إلا أنه يواجه تحديات تتعلق بالتدخلات السياسية المحلية ونقص التخصص الدقيق في بعض القضايا الإدارية المعقدة. واختتم البحث بتقديم مجموعة من التوصيات التشريعية والإجرائية التي تهدف إلى تطوير آ عمل النيابة العامة، وتمكينها من أداء دورها الوقائي والردعي بكفاءة أعلى، بما ينعكس إيجاباً على تحسين الخدمات البلدية وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد على المستوى المحلي.

<https://jaspss.com>**Abstract**

This research aims to highlight the pivotal role played by the public prosecutor in upholding the rule of law and ensuring the legality of procedures within municipalities—the administrative units closest to the citizenry. It examines the legal framework and mechanisms employed by the public prosecutor to oversee municipal performance, combat financial and administrative corruption, and safeguard public funds against waste or exploitation. Furthermore, the study explores the practical and legislative challenges facing the Public Prosecution in exercising oversight over local administrations, as well as strategies to overcome these obstacles and ensure effective judicial intervention.

Adopting a descriptive-analytical approach to examine legal texts and judicial precedents, the research concludes that while the public prosecutor's intervention directly fosters local transparency and accountability, it faces challenges stemming from local political interference and a lack of specialized expertise regarding certain complex administrative matters. The study concludes with a set of legislative and procedural recommendations designed to enhance the Public Prosecution's operations and enable it to perform its preventive and deterrent roles more efficiently, thereby positively impacting the quality of municipal services and consolidating principles of good governance at the local level.

## المقدمة

تُعد البلديات حجر الزاوية في منظومة الإدارة المحلية، وهي الجهة المسؤولة مباشرة عن تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، وإدارة المرافق العامة، وتنمية الموارد المحلية. ولضمان قيام البلديات بمهامها على أكمل وجه، وفي إطار من العدالة والمساواة، برزت ضرورة ترسيخ مبدأ سيادة القانون، والذي يعني خضوع جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها، بما فيها الإدارات المحلية، للقانون في جميع تصرفاتها وقراراتها. إن سيادة القانون على المستوى المحلي ليست مجرد شعار نظري، بل هي ضرورة عملية لضمان حماية حقوق المواطنين، وصون المال العام، ومنع الاستبداد أو الانحراف بالسلطة المحلية.

ولتحقيق هذه الغاية، لا يكفي وجود الرقابة الإدارية الداخلية أو الرقابة الشعبية، بل لا بد من وجود رقابة قضائية رادعة تضمن تطبيق القانون بمعزل عن التأثيرات المحلية. وهنا يبرز دور المدعي العام كحامي للمجتمع ووكيل عنه، وكحارس لسيادة القانون. يتمتع المدعي العام بسلطات قانونية واسعة تخوله التدخل للتحقيق في الجرائم التي ترتكب داخل النطاق البلدي، وملاحقة المقصرين أو الفاسدين من المسؤولين المحليين، وإبطال التصرفات المخالفة للقانون التي تمس بالمال العام .

ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها أن تفعيل دور المدعي العام وتوسيع صلاحياته الرقابية والقضائية على البلديات يُعد ضماناً حقيقية لترسيخ سيادة القانون ومكافحة الفساد المحلي. ولذلك، يسعى هذا البحث إلى تحليل النصوص القانونية المنظمة لعمل المدعي العام في الرقابة على البلديات، ودراسة الواقع العملي لتطبيق هذه النصوص، والوقوف على أبرز الإشكاليات التي تحول دون تحقيق الفعالية المرجوة، وصولاً إلى تقديم رؤى وتوصيات عملية لتطوير هذا الدور الحيوي.

## مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث الأساسية في أنه على الرغم من وجود نصوص قانونية تنظم عمل البلديات وتحدد اختصاصاتها، إلا أن الواقع العملي يشهد استمراراً لظواهر الانحراف الإداري، والفساد المالي، والتجاوزات في إدارة العقود والمناقصات البلدية. وتطرح المشكلة تساؤلاً جوهرياً حول مدى فعالية الدور الذي يقوم به المدعي العام في مواجهة هذه التجاوزات، وهل تمتلك النيابة العامة الأدوات القانونية والإجرائية الكافية لتعزيز سيادة القانون على المستوى المحلي بشكل استباقي، أم أن دورها يقتصر على المعالجة ال reactive (الردعية) بعد وقوع الضرر؟

وتتفرع عن هذه المشكلة إشكاليات فرعية تتعلق بطبيعة التحديات التي تواجه المدعي العام، مثل التأثيرات السياسية والاجتماعية في المجتمعات المحلية، والتعقيد الفني للقوانين البلدية الذي قد يتطلب تخصصاً دقيقاً، إضافة إلى غياب التكامل الرقمي بين الأنظمة المالية للبلديات والنيابة العامة. إن صعوبة الفصل بين العمل السياسي المحلي والعمل الإداري الفني، وضعف آليات الإبلاغ عن المخالفات، تجعل من مشكلة البحث قضية ملحة تتطلب دراسة معمقة لتحديد الفجوات التشريعية والإجرائية، واقتراح الحلول الكفيلة بتمكين المدعي العام من فرض هيبة القانون في الإدارات البلدية.

## أهداف البحث

1. التعرف على الأساس القانوني والتشريعي الذي يستند إليه المدعي العام في ممارسة رقابته على تصرفات وقرارات البلديات.

2. تحليل الآليات الإجرائية التي يستخدمها المدعي العام للتحقيق في المخالفات المالية والإدارية المرتكبة داخل النطاق البلدي.

3. تقييم مدى فعالية تدخلات النيابة العامة في حماية المال العام البلدي وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة.

4. رصد وتحليل أبرز التحديات والعقبات (التشريعية، والإجرائية، والاجتماعية) التي تعترض طريق المدعي العام في تعزيز سيادة القانون محلياً.

5. تقديم مجموعة من التوصيات التشريعية والمؤسسية لتطوير دور المدعي العام وتمكينه من الرقابة الاستباقية على الإدارات البلدية.

### أهمية البحث

تكمن الأهمية النظرية للبحث في إثراء المكتبة القانونية والأكاديمية بالدراسات التي تتقاطع فيها فروع القانون العام، وتحديدًا عند نقطة الالتقاء بين القانون الإداري (المتعلق بالإدارة المحلية) والقانون الإجرائي والجنائي (المتعلق بدور النيابة العامة). يسهم البحث في سد الفجوة الموجودة في الأدبيات القانونية التي تركز غالباً على الرقابة القضائية الإدارية (مجلس الدولة) وتغفل دور المدعي العام كركيزة أساسية في منظومة المساءلة الجنائية والإدارية على المستوى المحلي.

أما الأهمية العملية للبحث فتتجلى في تقديم نتائج وتوصيات قابلة للتطبيق يمكن لصناع القرار والجهات التشريعية الاستفادة منها لإصلاح منظومة الرقابة على البلديات. من خلال تحديد نقاط الخلل في التشريعات الحالية، يوفر البحث خارطة طريق لتعزيز استقلالية المدعي العام، وتحسين آليات التنسيق بين الجهات الرقابية،

مما ينعكس إيجاباً على مكافحة الفساد المحلي، ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين، وإعادة بناء الثقة بين المواطن وإدارته المحلية.

### أسئلة البحث

1. ما هو الإطار القانوني والتشريعي الذي ينظم دور المدعي العام في الرقابة على البلديات؟
2. كيف يسهم المدعي العام في مكافحة الفساد المالي والإداري وتعزيز الشفافية على المستوى البلدي؟
3. ما هي أبرز التحديات التي تواجه المدعي العام في فرض سيادة القانون داخل البلديات؟
4. ما هو أثر تدخلات المدعي العام على تحسين جودة الخدمات البلدية وتعزيز ثقة المواطن بالإدارة المحلية؟
5. ما هي الإصلاحات التشريعية والمؤسسية المطلوبة لتعزيز دور المدعي العام في الإدارة المحلية؟

### الإطار النظري

يقوم مفهوم سيادة القانون في الإدارة المحلية على مبدأ أن السلطة البلدية ليست سلطة مطلقة، بل هي سلطة مقيدة بالقانون، ومفوضة من قبل الدولة لخدمة المصلحة العامة. تتضمن سيادة القانون على هذا المستوى عدة مبادئ فرعية، أبرزها مبدأ المشروعية (خضوع الإدارة للقانون)، ومبدأ الشفافية (حق المواطن في الاطلاع على القرارات والميزانيات)، ومبدأ المساءلة (محاسبة المسؤولين عن انحرافاتهم). وتعتبر البلديات، بحكم طبيعتها كوحدات لا مركزية، بيئة خصبة لحدوث تعارض بين المصالح الشخصية للمسؤولين المحليين والمصلحة العامة، مما يستدعي وجود آليات رقابية صارمة تضمن بقاء هذه الوحدات ضمن الإطار القانوني المرسوم لها. يُعرّف المدعي العام في الفقه القانوني بأنه "عين المجتمع" و"حامي القانون"، وهو يمثل سلطة عامة مستقلة تتولى تحريك الدعوى العامة ومباشرتها. في سياق الرقابة على البلديات، يتجاوز دور المدعي العام كونه مجرد

طرف اتهام في الجرائم العادية، ليصبح حارساً للشرعية الإدارية والمالية. يستند دوره في هذا المجال إلى نظرية "المصلحة العامة"، والتي توجب على الدولة التدخل لحماية ثروات المجتمع من العبث. ويتفاعل المدعي العام مع المخالفات البلدية من منطلق أن الجرائم المالية والإدارية في القطاع العام لا تمس فقط الضحايا المباشرين، بل تمس نسيج الدولة الاقتصادي وتهدد استقرارها الاجتماعي.

تتعدد أشكال الرقابة القضائية على البلديات، وتنقسم بشكل رئيسي إلى رقابة قضائية إدارية (تقوم بها محاكم القضاء الإداري لإلغاء القرارات المعيبة) ورقابة قضائية جنائية (تقوم بها النيابة العامة ومحاكم الجنايات لمعاقبة المجرمين). يندرج دور المدعي العام ضمن الرقابة الجنائية والردعية، والتي تُعد الأقوى تأثيراً، لأنها تمس الحرية الشخصية والذمة المالية للمسؤولين. على عكس الرقابة الإدارية التي قد تقتصر على الإلغاء، فإن الرقابة التي يمارسها المدعي العام تتضمن العقوبات السالبة للحرية والغرامات المالية، مما يجعلها أداة فعالة للردع العام والخاص.

يرتبط الإطار النظري لهذا البحث ارتباطاً وثيقاً بنظريات مكافحة الفساد الإداري، وتحديداً "نظرية الوكالة"، التي تفسر العلاقة بين المواطنين (الموكلين) والمسؤولين البلديين (الوكلاء). تفترض النظرية أن الوكيل قد يسعى لتعظيم مصلحته الشخصية على حساب الموكل في حال غياب الرقابة. هنا يأتي دور المدعي العام كآلية رقابية خارجية تقلل من تكلفة الوكالة، وترفع من تكلفة الانحراف والفساد على المسؤول البلدي، مما يجبره على التصرف بما يتوافق مع رغبات ومصالح المواطنين.

كما يستند البحث إلى "نظرية فصل السلطات" واستقلال القضاء، والتي تؤكد أن الرقابة الفعالة على السلطة التنفيذية المحلية لا يمكن أن تتم إلا من خلال سلطة قضائية مستقلة تماماً عن التأثيرات المحلية. إن خضوع

<https://jaspss.com>

البلديات لرقابة المدعي العام يضمن تحقيق التوازن في منظومة الحكم المحلي، ويمنع تحول اللامركزية الإدارية إلى إقطاعيات محلية مغلقة. وبالتالي، فإن الإطار النظري يؤكد أن سيادة القانون لا تتحقق بمجرد وجود القوانين، بل بتنفيذ آليات إنفاذها من خلال سلطة نيابية قوية، مستقلة، ومجهزة بالأدوات القانونية والتقنية اللازمة.

### إجابات أسئلة البحث

**السؤال الأول: ما هو الإطار القانوني والتشريعي الذي ينظم دور المدعي العام في الرقابة على البلديات؟**

يستمد الإطار القانوني الناظم لدور النيابة العامة في الرقابة على البلديات مقوماته من منظومة متشابكة من الأحكام الدستورية والتشريعية التي تهدف، في مجملها، إلى حماية المال العام وضمان المشروعية الإدارية. فعلى الصعيد الدستوري، تكفل الدساتير استقلال القضاء وتحدد دور النيابة العامة بصفقتها ممثلاً للمجتمع وحارساً للمشروعية؛ مما يمنح وكيل النيابة (أو المدعي العام) الشرعية للتدخل كلما تعرضت المصالح العامة للخطر. أما على الصعيد التشريعي، فتتولى القوانين المنظمة للبلديات والإدارة المحلية تحديد اختصاصات المجالس البلدية، وعادةً ما تتضمن نصوصاً صريحة توجب إحالة أي شبهة تتعلق بمخالفات جنائية أو مالية إلى النيابة العامة. وعلاوة على ذلك، يُعد كل من قانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجزائية، والتشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد وتضارب المصالح، الركيزة القانونية الأساسية لتحديد الجرائم - كالرشوة، واختلاس المال العام، والإثراء غير المشروع، والإهمال الجسيم - ولتمكين النيابة العامة من مباشرة التحقيقات، وطلب الوثائق، واستجواب المسؤولين، وتجميد الأصول، والتحفيز على السجلات، بما يضمن الحيلولة دون إتلاف الأدلة أو تبديد أموال البلدية لحين البت في القضايا.

## السؤال الثاني: كيف يسهم المدعي العام في مكافحة الفساد المالي والإداري وتعزيز الشفافية على المستوى البلدي؟

يسهم المدعي العام في مكافحة الفساد من خلال ممارسة دوره المزدوج كجهة تحقيق وكممثل للاتهام أمام القضاء، مما يخلق بيئة رادعة للمسؤولين المحليين. عندما يتلقى المدعي العام بلاغاً أو يباشر من تلقاء نفسه التحقيق في شبهة فساد بلدي (مثل التلاعب في مناقصات النظافة، أو الاستيلاء على أراضي عامة)، فإنه يقوم بجمع الأدلة، والاستعانة بخبراء ماليين وإداريين، ومساءلة المسؤولين، مما يكشف شبكات الفساد ويؤدي إلى محاكمة المتوردين واسترداد الأموال المنهوبة. هذا الدور الردعي لا يقتصر أثره على المعاقبة فحسب، بل يمتد ليشمل الأثر الوقائي؛ إذ إن معرفة المسؤولين المحليين بوجود رقابة قضائية صارمة ومستعدة للمحاسبة يدفعهم إلى الالتزام الصارم بقوانين العقود والمناقصات، وتجنب المحسوبية. كما أن تدخل المدعي العام يجبر البلديات على تبني سياسات أكثر شفافية، مثل نشر الميزانيات وفتح بيانات العقود للجمهور، خوفاً من المساءلة القانونية، مما يعزز مشاركة المواطن في الرقابة على شؤون بلديته.

## السؤال الثالث: ما هي أبرز التحديات التي تواجه المدعي العام في فرض سيادة القانون داخل البلديات؟

يواجه المدعي العام مجموعة من التحديات المعقدة التي قد تعيق دوره في تعزيز سيادة القانون محلياً، لعل أبرزها التحديات السياسية والاجتماعية؛ ففي المجتمعات الصغيرة أو ذات الطابع العشائري، قد يتعرض المدعي العام لضغوط مباشرة أو غير مباشرة من قبل النخب السياسية المحلية أو الوجهاء لحماية مسؤولين بلديين، مما يهدد استقلاليته. بالإضافة إلى ذلك، هناك تحدي فني وقانوني يتمثل في التعقيد الشديد للتشريعات البلدية والمالية، والتي تتطلب فهماً عميقاً للإجراءات الإدارية الفنية التي قد لا يكون بعض أعضاء النيابة العامة ملمين

<https://jasps.com>

بها بالكامل، مما يؤدي أحياناً إلى حفظ قضايا أو صدور أحكام بالبراءة لسبب شكلي. كما يُعد غياب التكامل الرقمي ونظم المعلومات الموحدة بين البلديات والنيابة العامة تحدياً جوهرياً؛ فالاعتماد على الأوراق والتقارير الورقية يؤخر وصول البلاغات، ويسهل التلاعب بالمستندات، ويحرم المدعي العام من القدرة على الرقابة الاستباقية أو رصد الأنماط غير الطبيعية في الإنفاق البلدي بشكل فوري.

**السؤال الرابع: ما هو أثر تدخلات المدعي العام على تحسين جودة الخدمات البلدية وتعزيز ثقة المواطن بالإدارة المحلية؟**

يؤدي التدخل الفعال والمدروس للمدعي العام في الشؤون البلدية إلى أثر إيجابي مباشر على جودة الخدمات العامة، وذلك من خلال القضاء على الظواهر التي تستنزف الموارد. عندما يقوم المدعي العام بملاحقة المقاولين الفاسدين الذين يتواطؤون مع مسؤولين بلديين لتنفيذ مشاريع وهمية أو بمواصفات منخفضة (مثل تعبيد طرق رديئة أو إنشاء شبكات صرف صحي غير مطابقة للمعايير)، فإنه يضمن في النهاية توجيه الأموال العامة نحو مشاريع حقيقية تخدم المواطن. هذا الانضباط المالي والإداري ينعكس إيجاباً على بيئة المدينة وصحة مواطنيها. وعلى المستوى الاجتماعي، فإن رؤية المواطن للعدالة تُطبق على المسؤولين الفاسدين دون محاباة تعيد له الاعتبار وتعزز ثقته في مؤسسات الدولة. وعندما يدرك المواطن أن هناك جهة قضائية رادعة تحميه من تعسف البلدية، فإنه يزداد تفاعلاً مع مؤسسات الحكم المحلي، ويزداد وعيه بحقوقه وواجباته، مما يرسخ ثقافة المواطنة الفاعلة وسيادة القانون كعقد اجتماعي بين المواطن والدولة.

## السؤال الخامس: ما هي الإصلاحات التشريعية والمؤسسية المطلوبة لتعزيز دور المدعي العام في الإدارة المحلية؟

لتعزيز دور المدعي العام، لا بد من إجراء إصلاحات تشريعية تمنحه صلاحيات أوسع في الرقابة الاستباقية، مثل منحه الحق في طلب المراجعة القانونية المسبقة للعقود البلدية الكبرى قبل إبرامها، أو إلزام البلديات بإخطار النيابة العامة فوراً بأي خلل جوهري في الميزانيات. ومؤسسياً، يُنصح بإنشاء نيابات عامة متخصصة أو دوائر داخل النيابة العامة تعنى حصراً بجرائم الإدارة المحلية والمال العام، بحيث يضم كادرها محامين عامين مدربين تدريباً عالياً على القانون الإداري والمحاسبة الجنائية، مما يسرع البت في القضايا ويضمن جودة التحقيقات. كما يتطلب الأمر إصلاحات تكنولوجية من خلال إلزام البلديات بتطبيق أنظمة مالية إلكترونية موحدة ترتبط مباشرة بقواعد بيانات النيابة العامة وهيئات الرقابة المالية، مما يتيح الرصد الآلي للعمليات المشبوهة. وأخيراً، لا بد من تعزيز التشريعات الخاصة بحماية المبلغين عن الفساد لضمان حماية الموظفين والمواطنين الذين يكشفون التجاوزات البلدية من أي انتقام وظيفي أو اجتماعي.

## النتائج والتوصيات

### النتائج

- توصل البحث إلى أن المدعي العام يلعب دوراً حاسماً وأساسياً في حماية المال العام البلدي من الهدر والاختلاس، حيث أثبتت الدراسات الميدانية أن التدخلات التحقيقية للنيابة العامة في القضايا المتعلقة بالمناقصات والعقود البلدية أدت إلى استرداد ملايين الدنانير من الأموال المنهوبة، وفرضت قيوداً صارمة

على طريقة صرف الميزانيات، مما يعكس قدرة المدعي العام على ردع العبث بالموارد المالية المخصصة لخدمات المواطنين.

- أظهرت النتائج وجود فجوة واضحة تتعلق بنقص التخصص الدقيق لدى بعض أعضاء النيابة العامة في التفاصيل الفنية والمعقدة للقوانين البلدية والأنظمة المالية المحلية، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى إطالة أمد التحقيقات، أو صعوبة إثبات الجرائم الإدارية المعقدة التي تتطلب فهماً دقيقاً للإجراءات الفنية، وهو ما يستدعي إعادة النظر في برامج إعداد وتدريب الكوادر القضائية.
- كشفت النتائج عن أن الاستقلالية الفعلية للمدعي العام تتعرض لاختبار حقيقي في البلديات الصغيرة أو ذات الطابع العشائري والسياسي المغلق، حيث تؤثر العلاقات الاجتماعية والضغط السياسي المحلية على سير بعض التحقيقات، مما يبرز الحاجة الملحة إلى آليات مؤسسية تحمي المحققين من هذه التأثيرات، مثل نقل الاختصاص في القضايا الحساسة إلى نيابات مركزية.
- أثبتت الأبحاث أن الاعتماد على الأنظمة الورقية التقليدية لتوثيق المعاملات البلدية يؤدي إلى تأخير تدفق المعلومات إلى النيابة العامة، ويسهل على المخالفين إخفاء الأدلة أو إتلافها. كما أن غياب التكامل الإلكتروني بين الأنظمة المالية للبلديات وقواعد بيانات النيابة العامة يحول دون ممارسة النيابة لرقابة استباقية وذكية، مما يحصر دورها في اتخاذ تدابير لاحقة لا تتم إلا بعد فوات الأوان.
- خلصت النتائج إلى أن وجود المدعي العام كرقابة رادعة له أثر إيجابي غير مباشر ولكنه قوي في تعزيز الشفافية داخل البلديات؛ فالخوف من المساءلة الجنائية يدفع المجالس البلدية إلى تبني ممارسات أكثر انفتاحاً، ونشر البيانات المالية، والالتزام بقوانين المنافسة العادلة في المناقصات، مما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

## التوصيات

- يوصي البحث بضرورة إنشاء دوائر أو نيابات عامة متخصصة تعنى حصرياً بجرائم الإدارة المحلية والمال العام البلدي، بحيث يتم ردها بكادر من المحامين العامين الذين يمتلكون خبرة تراكمية في القانون الإداري، والمحاسبة الجنائية، وقوانين العقود والمناقصات. هذا التخصص سيضمن سرعة البت في القضايا، وفهم أبعادها الفنية المعقدة، ورفع مستوى جودة التحقيقات والأدلة المقدمة للمحاكم، مما يعظم من فاعلية الدور الرقابي.
- توصي الدراسة بضرورة إلزام أعضاء النيابة العامة بالخضوع لبرامج تدريبية مستمرة وحديثة تركز على التشريعات البلدية المتطورة، وآليات الكشف عن الجرائم المالية المستجدة (مثل الجرائم الإلكترونية والفساد الرقمي). يجب أن يتم هذا التدريب بالتعاون مع هيئات الرقابة المالية وخبراء الإدارة المحلية، لضمان مواكبة المدعي العام لأحدث الأساليب التي يستخدمها المخالفون في التلاعب بالمال العام، وتمكينه من مواجهتها بكفاءة.
- يوصي البحث بشدة بضرورة إلزام جميع البلديات بتطبيق أنظمة معلومات مالية وإدارية إلكترونية موحدة، تربطها مباشرة بقواعد بيانات النيابة العامة وهيئات الرقابة المالية. يجب أن تتضمن هذه الأنظمة خوارزميات ذكية تقوم بإطلاق "إنذارات مبكرة" تلقائياً عند رصد أي عمليات مالية مشبوهة أو مخالفات إجرائية، مما يتيح للمدعي العام التدخل الاستباقي والفوري قبل تفاقم المخالفات أو تبديد الأموال.
- يوصي البحث بضرورة تعديل قوانين البلديات والإجراءات الجزائية لمنح المدعي العام صلاحيات أوسع في الرقابة الوقائية، مثل منحه الحق في طلب المراجعة القانونية المسبقة للعقود البلدية الكبرى والمشاريع الحيوية قبل ترسيثها، أو إلزام البلديات بإخطار النيابة العامة فوراً بأي خلل جوهري في الميزانيات. هذا

التعديل سيحول دور المدعي العام من دور ردعي يعالج الضرر بعد وقوعه، إلى دور وقائي يحمي المال العام من الأساس.

- نظراً لأن العديد من المخالفات البلدية يتم كشفها من قبل موظفين داخليين أو مواطنين، يوصي البحث بضرورة إصدار أو تعديل قوانين حماية المبلغين عن الفساد لتوفير حماية قانونية واجتماعية ووظيفية شاملة لهم. يجب أن تتضمن هذه القوانين ضمانات صارمة للسرية، ومنع فصلهم أو نقلهم تعسفاً، وتوفير حماية شخصية لهم في حال تعرضهم لتهديدات، مما يشجع على كسر جدار الصمت ويوفر للنيابة العامة المعلومات الدقيقة اللازمة لمحاسبة الفاسدين.

### المصادر والمراجع

- أبو زيد، محمد علي. (2022). \*الرقابة القضائية على أعمال الإدارة المحلية: دراسة في ضوء التشريعات المقارنة\*. دار النهضة العربية.
- الجندي، أحمد فؤاد. (2021). \*النيابة العامة ودورها في حماية المال العام: دراسة تحليلية إجرائية\*. مكتبة وهبة.
- الحسيني، طارق عبد الرحمن. (2023). سيادة القانون ومكافحة الفساد في الإدارة المحلية: التحديات والآفاق. \*مجلة الدراسات القانونية والسياسية\*، 15(3)، 45-78.
- الزبيدي، كريم جاسم. (2020). \*الجرائم المالية والإدارية في التشريعات البلدية: دراسة فقهية وقضائية\*. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

<https://jasps.com>

السالم، فهد عبد الله. (2022). دور النيابة العامة في تعزيز النزاهة والشفافية على المستوى المحلي. \*المجلة

العربية للعلوم الإدارية\*، 29(2)، 112-145.

الشمري، نورا سعد. (2024). \*أحكام المسؤولية الجنائية للمسؤولين في الوحدات اللامركزية\*. دار الكتب العلمية.

الصالح، عبد العزيز متولي. (2021). \*قانون البلديات والإدارة اللامركزية: شرحاً وتطبيقاً\*. دار الفكر الجامعي.

العبادي، حسين كاظم. (2023). الإشكاليات الإجرائية في تحريك الدعوى العامة في الجرائم البلدية. \*مجلة القانون والاقتصاد\*، 11(1)، 88-115.

القطامي، يوسف أحمد. (2020). \*مبادئ المساءلة الإدارية والجنائية في الدولة الحديثة\*. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

منصور، ليلي محمد. (2022). فاعلية الرقابة الخارجية في الحد من الانحراف الوظيفي بالبلديات. \*مجلة البحوث القانونية المعاصرة\*، 7(4)، 201-235.